هكذا يحلم السواد الأعظم ويأمل تحقيقه:

نريـــد دولـــة

..(نريد دولة).. هذا هو حال الشعب اليمني منذ نحو نصف قرن قدموا خلاله التضحيات تلو الأخرى من أجل تحقيق هذا الحلم الذي بزغ لبعض الوقت في أرض السعيدة لكنه سرعان ما توارى وخفت وهجه بفعل تكالب قوى التخلف والعنجهية، أولئك الذين لا يريدون للدولة أن تسود، فهم يرون في الدولة تهديداً لهم ونهاية لتسلطهم ومصالحهم الضيقة.
واليوم هانحن نعود من جديد لاستحضار هذا الحلم بعد أن فتحت ثورة الشباب الآمال لتحقيقه.. أخيراً فقط أمسكنا بطرف الخيط وبدأنا السير في اتجاه هذا إذا ما سارت الأمور على مايرام ولم يبرز اللوبي التاريخي ويحرك أدواته القديمة لاعاقة هذا الحلم.. فقط الشعب يريد دولة هكذا يصرخ السواد الأعظم في وقت تمضي الجهود في إطار مؤتمر الحوار لوضع أسس بناء دولة.. هوية وشكل ونظام سياسي وانتخابي وسلطة تشريعية ونظام إداري وغيره من الأسس التي يفترض أن يتضمنها الدستور القادم.

أعد المادة/ نبيل نعمان - إياد الموسمي

* بناء الدولة .. هويتها .. شكلها .. نظامها السياسي والإداري والانتخابي والسلطة التشريعية والسلطة القضائية .. أهم الجوانب التي تؤسس للدولة القادمة .. تختلف الرؤى وتتباين من حزب لآخر ومن مكون لآخر لكن المتفق عليه من الجميع أنهم يريدون دولة تحقق العدل والمساواة وتكفل الحقوق والحريات وتكون الضامن والضابط لمجريات وحياة الناس.

الشباب يعيدون الأمل

* عندما خرج الشباب في مطلع العام 2011م كان دافعهم الأول البحث عن دولة مدنية تكفل لهم حقوقهم، واليوم مازالت تلك المطالب بارزة في مؤتمر الحوار الوطني .. طلاب جامعة صنعاء أثناء لقائهم بفريق بناء الدولة وهمهم الوحيد هو تحقيق ذلك الحلم الذي يعلق عليه مستقبل اليمن.

تشدد المكونات الطلابية الشبابية على أهمية بناء دولة مدنية حديثة يسودها النظام والقانون والمواطنة المتساوية وحل القضية الجنوبية حلاً عادلاً وإرجاع الحقوق إلى أهلها وضرورة معالجة مظالم المبعدين قسراً المدنيين منهم والعسكريين كون القضية الجنوبية هي جوهر مؤتمر الحوار.

شباب المحافظات يضعون عددا من المقترحات حول محاور بناء الدولة المدنية ايضا حيث طرح بعض الشباب رؤى تتعلق بالهوية مطالبين باستعادة الدولة وإعادة الاعتبار للإنسان كمدخل لحل كل القضايا التي نعاني منها، خاصة ما يتعلق بإزالة آثار ومسميات 7 يوليو أينما وجدت كمدخل لحل القضية الجنوبية.

وتحدث الشباب عن الدولة المدنية ومعوقاتها، وعن نظام الفيدرالية والحكم المحلي واسع الصلاحيات والنظام البرلماني والقائمة النسبية والمشاركة الشعبية في صياغة الدستور.

كما طالب الشباب بتشريعات تضمن المشاركة الشعبية في الرقابة على المال العام وتكفل الحقوق والحريات وبعقوبات صارمة لمنتهكي حقوق الإنسان وكذا بنصوص دستورية تكفل التوزيع العادل للثروة.

كما شدد الشباب على ضرورة إصلاح المؤسسات وعلى وجه الخصوص السلطة التشريعية واستقلاليتها استقلالا فعليا وحيادية الجيش والأمن وتجريم من يخل بحياديتها وكذا استقلال الإعلام.

كما طرح بعض الشباب قضايا ذات شأن محلي حيث طالب بعضهم بطرح قضية تعز وما تعانيه من انفلات أمني غير مسبوق معتبرين أنه عقاب لها إلى جانب القضية الجنوبية، فيما أثار البعض تخوفهم من تهميش القضايا الرئيسية كما حصل في تمثيل شباب الثورة في تعز في مؤتمر الحوار الوطني حسب قولهم، وينطبق الأمر على شباب اليمن في عموم الوطن الذين يرون في التهميش والاستبعاد معوقاً للتنمية والانتماء معاً ويأملون أن تكون الدولة القادمة معنية بمعالجة كل هذا وضمان عدم تكرارها إذا ما أريد لهذا الوطن أن يستقر وللشعب أن يعيش حياة كريمة.

المرأة طموح ومثابرة

* المرأة اليمنية ترى أن بناء الدولة المدنية سيحقق لها طموحها.. رؤية مكون المرأة يتمحور حول نظام فيدرالي مختلط من أجل تحقيق أهداف التغيير والحفاظ على الروح المعنوية لدى اليمنيين في الحفاظ على التغيير ومنع رموز الاستبداد من العودة إلى سدة الحكم.

وفي أوراق عمل حول رؤية المرأة في شكل النظام الانتخابي يرى البعض اختيار النظام الانتخابي مع مراعاة كل العوامل الموضوعية في المجتمع حتى يعطي هذا النظام نتائجه المرجوة من خلال معايير اختيار النظام الانتخابي وكذا مقارنة بين الشكلين الرئيسيين للنظم الانتخابية وهما النظام الحالي ونظام القائمة النسبية.

نهال العولقي عضو الفريق في ورقة عملها تشير إلى أنه من الصعب الاعتماد في المرحلة الراهنة على القائمة النسبية للتمثيل في كل مقاعد الغرفة التشريعية رغم المزايا في كونه فرصة للأقليات والنساء في التمثيل كما يتيح فرصة للأحزاب الصغيرة للحصول على مقاعد، لكن السبب في أن المواطن اليمني اعتاد على اختيار أشخاص بناء على الثقة والسمعة ومعرفته الشخصية بالمرشح وخاصة في الأرياف.

فيما ترى بلقيس العبدلي أن التمثيل النسبي أما أن يكون للأحزاب السياسية فقط أو يكون تمثيلا نسبيا للأحزاب والمناطق أو تمثيلاً نسبياً للأحزاب والمناطق والهيئات العامة والنقابات. واقترحت أن يكون نسبة الكوتا للمرأة 30٪كحد أدنى بحيث يكون ترتيب القوائم امرأة كل ثالث اسم.

ويرى بعض الأعضاء في فريق بناء الدولة أن أهم ما يميز القائمة النسبية هو الشراكة الفاعلة للأحزاب السياسية وعدم تفرد حزب واحد بالسلطة، حيث تدفع الأطراف بأفضل كوادرها لتحقق نسبة قبول أعلى، وهذا يعمل على تقليل عدد المقاعد وعدم استحواذ جهة أو فئة بعينها على المقاعد.

فيما تعتقد ثريا دماج في ورقة عمل لها حول »شكل الدولة« أن النظام الاتحادي الفيدرالي هو الأنسب لليمنيين ولذا يجب التركيز على ضمانات وأسس النظام الفيدرالي الأمثل الذي يضمن مبدأ الاستقلالية والمشاركة للأقاليم.

المهمشون.. الدولة المدنية المنقذ من البؤس

* فريق العدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار استمع لرؤى هذا المكون الذي تنكرت له الأنظمة السابقة حيث طالبوا أن يسود القانون النابع من دستور سوي يضمن عدم تعرض المهمشين لانتهاك حقوقهم الإنسانية، وطالبوا بإقرار قانون العدالة الانتقالية وتعويضهم التعويض العادل، مشيرين إلى أن هناك أكثر من40 ألف عامل نظافة يعملون مع الحكومة بالأجر اليومي وعلى الجهات المسئولة إيجاد وظائف ثابتة لهم والمساواة في كل مناحي الحياة.

وقالوا: نحن نعيش في عشش وهناك من المتنفذين من يبسط سيطرته على آلاف الأمتار من الأراضي.

حقوق العامل مرتبط بمدنية الدولة

* رؤى النقابات ومنظمات المجتمع المدني تتمثل بأهمية إيجاد تشريعات وضوابط دستورية قوية تحمي حقوق العامل اليمني سواءً في الداخل أو المغترب في الخارج، وكذلك إعادة النظر ومناقشة قانونية النقابات ومشروعيتها المستمدة من الدستور والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها اليمن، واللوائح ذات الصلة من قبل الجمعيات العمومية للنقابات وإمكانية إيجاد تشريعات تضمن حقوق العامل اليمني بشكل أكبر.

كما تطالب بتفعيل دور النقابات المهنية والعمالية والمشاركة برؤاها من أجل مناقشتها للوصول إلى المخرجات المأمولة التي ينتظرها العامل اليمني، والإسهام في رسم شكل الدولة القادمة كون العمال على مستوى كافة المهن جزءاً رئيسياً من المجتمع.

في محافظة تعز كان للمنظمات رؤية أخرى حول شكل الدولة إذ ترى مسئولة الفريق القانوني في ساحة الحرية بتعز المحامية معين العبيدي أن تكون تعز إقليما مستقلا ، وأن الأقاليم هو الحل الأنسب لبناء دولة مدنية تسودها المساواة وسيادة القانون.

النخب تنشد المدنية واستقلال القضاء

* الأكاديميون والنخب الثقافية لهم رؤيتهم في شكل الدولة فمثلاً في محافظة إب حيث طرحوا رؤاهم لأعضاء مؤتمر الحوار حول هوية الدولة وشكل النظام واستقلالية القضاء والوصول إلى دولة مدنية حديثة تحافظ على أصالة الشعب اليمني وهويته الإسلامية وبما تلبي طموحات الشعب في التغيير وتحقيق المعيشة الكريمة للإنسان اليمني.

كما أكدوا على ضرورة إخراج اليمن من دوامة الصراعات وتحمل المسؤولية بعيداً عن التقاسم السلبي والنظر إلى الأوضاع المحيطة بالمواطن اليمني وعدم جر صراعات الماضي إلى حوار الحاضر.

دولة مدنية تحفظ الحقوق والحريات

* العلماء لهم رؤيتهم في ما يتعلق بشكل الدولة وعند نزول لجان الحوار للمحافظات يرى العلماء أن بناء الدولة تتلخص بالحفاظ على مواد الدستور الثلاث شكل الدولة، نظام جمهوري، أهداف الثورات الثلاث أكتوبر وديسمبر والثورة الشبابية مع تحقيق الدولة المدنية الحديثة التي تضمن جميع الحقوق والحريات.

كما هو الحال بالنسبة لأحلام ضباط القوات المسلحة والأمن رؤيتهم في بناء الدولة بالتأكيد على الدستور ومبادئه وأسسه وهي هوية الدولة وشكل الدولة ونظام الحكم في الدولة والسلطة التشريعية والنظام البرلماني والسلطة القضائية والقوات المسلحة.

خبراء: المجتمع معنٍ بالحل والأقاليم أنسبٌ

* الخبراء الأجانب المتواجدون في اليمن وسفراء الدول يؤكدون أن المجتمع اليمني معنٍ بإيجاد الحلول لمشكلاته المعقدة وفي رسم ملامح المستقبل لوطنهم، فقد حث مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليمن جمال بن عمر الشباب والحكومة على الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها نواة بناء الدولة الحديثة.

السفير الألماني قدم نصيحة لأعضاء فريق شكل الدولة من خلال تجربة الأنظمة الفيدرالية بقوله: إن أردتم استمرار الوحدة فاعملوا على معالجة القضايا التي يشعر الجنوبيون أنها لم تعالج خلال 20 سنة مالم فإنكم ستعقدون العودة إلى الوحدة ونحن نرى أن اللجنتين اللتين شكلهما الرئيس هادي هما خطوة صحيحة في هذا الاتجاه.

وفي ما يتعلق بتجربة النظام الفيدرالي يقول السفير الألماني: إذا تبنيتم نظاماً فيدرالياً أرى أن لا تنشئوا العديد من الأقاليم بحيث يتطلب ذلك إمكانات كبيرة لكني أرى أن اعتماد فيدرالية من إقليمين يعتبر قليلاً جدا وأفضل أن يكون من ستة أو سبعة أقاليم.

وختم جرين حديثه بالتأكيد على أنه لا ينبغي على اليمن أن تستنسخ تجربة أي بلد وأن تنظر إلى ظروف واحتياجات هذا البلد.

الخبير الدولي رينولد هيربرز من منتدى الاتحادات الفيدرالية يقول "ليس غايتنا التسويق للفيدرالية أو الدفع لتبنيها وإنما الأمر يعود إلى السياسيين والاستفادة مما سيطرح الخبراء واختيار ما يناسب بلدكم من رؤية تناسب البيئة اليمنية ويحقق لها الاستقرار ويحافظ على وحدتها«.

فيما يرى الخبير الدولي فرنسوا أربعة محاور أساسية يتوجب حضورها والاهتمام بها عند صياغة دستور الدولة الجديد، وهي: القوانين الدستورية، والمحكمة الدستورية، والنظام الإداري، والنظام البرلماني. مؤكداً على أهمية تنظيم السلطة القضائية وشروط التطور الاقتصادي الذي يتواكب مع الدور الحقيقي لجيش موحد لتطبيق الحقوق والحريات على الواقع.

سفيرة التحاد الأوروبي بتينا موشايت تعتبر: الحوار فرصة تاريخية لبناء وطنكم على أسس جديدة، ويجب أن تكون أسسا من التسامح ليكون اليمن بلدا لكافة أبنائه".

وتضيف أن "عملية الانتقال الراهنة وطريقة اليمن الفريدة في تجاوز ثورة وآلام2011 م تحمل الوعود، وهي وعود لا تزال بحاجة لأن تتحول إلى سلام واستقرار على المدى الطويل للشعب اليمني وبالأخص الأجيال الأصغر سناً".

وأشارت إلى أن "أول المعالم الهامة في هذه الرحلة ستكون الاستفتاء على الدستور، والخطوة التالية هي الانتخابات الشفافة والموثوقة في بداية 2014م". داعية الجميع إلى التركيز على الوقت قائلة "الوقت يمر وعلى اليمن أن تتعامل مع مهام ضخمة في التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد".

وأكدت أن اليمن ليس وحيدا فلديه مباركة المجتمع الدولي الموحد في دعم هذه الجهود، معبرة أن مجموعة العشرة الذي يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أعضائها تجسد هذه المباركة..

الأحزاب ورؤيتها

* الأحزاب السياسية تلعب دوراً هاماً في رسم ملامح المستقبل للدولة وتتحمل المسئولية الكاملة في حال لم تلب طموح أبناء الشعب .. حزب التجمع اليمني للإصلاح في رؤيته عن الدولة أنه لايمانع أن يكون النظام رئاسيا صرفاً أو برلمانياً والمهم لا يؤخذ بالنظام المختلط. وقدم الحزب رؤيته في شكل الدولة أن تكون دولة اتحادية تتمتع بالاستقلال وذات سيادة ونظامها السياسي جمهوري.

فيما يراها الحزب الاشتراكي اليمني دولة اتحادية تتكون من أكثر من إقليم تحدد بقانون يستفتى عليه تمارس هيئات الدولة المركزية بمقتضى الدستور السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل حدود الجمهورية اليمنية.

وتمارس هيئات الأقاليم الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية وتدير جميع الشئون التي لا تختص بها هيئات الدولة المركزية.

فيما تتكون السلطات المركزية من المجلس الأعلى للدولة المجلس الوطني ويتكون من مجلسي النواب والشورى ورئيس الجمهورية والحكومة.

فيما يرى الحزب القومي الاجتماعي أن نظام الدولة هو النظام الجمهوري المنبثق من الثوابت الوطنية وأهداف ثورتي الـ 26من سبتمبر الخالدة والـ14 من أكتوبر المجيدة والقائم على مبدأ التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

تتحدد هوية الدولة وفق رؤية التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري من خلال الأسس السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تقوم عليها هذه الدولة، ويشير إلى أن أهم هذه الأسس السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الإيجابية للشعب اليمني الانتماء العربي للدولة، باعتبارها جزءاً من الأمة العربية، والتأكيد على أن من الأهداف الرئيسية لها السعي لتحقيق الوحدة العربية الشاملة والشعب مالك السلطة.

أنصار الله يرون شكل الدولة القادمة حسب ورقة عمل تقدم بها أحمد شرف الدين أن تكون دولة اتحادية مركبة يحددها المتحاورون بنظام برلماني يعطي الصلاحيات للحكومة.

رؤى متعددة ومتباينة تعرضها الأحزاب والمكونات للدولة القادمة تختلف من طرف لآخر ولايزال البحث جارياً للتوصل إلى صيغة تكفل لليمنيين تحقيق تطلعهم في هذه الدولة التي تكفل حقوقهم وحرياتهم وتكون عامل استقرار وتطور عبر الأجيال ولا يكون فيها مكان للتهميش أو الاستبعاد أو الظلم، دولة يفتخر اليمني بالانتماء إليها ويعمل من أجل تطورها ونهضتها حتى تأخذ مكانها بين الدول . . الشعب يريد دولة غابت عنه لعقود لكنه يأمل في أن تتحقق أخيراً بعد أن مهدت ثورة الشباب لذلك ودفعت كافة القوى إلى الجلوس معاً في مؤتمر شامل وجامع يؤسس لبزوغ هذا الحلم الكبير في العقول والقلوب.

الإدماج الدستوري والقانوني لحقوق الإنسان أولويات نظامنا الوطني الديمقراطي.